إستراتيجية تنمية قطاع الزيتون

شهد قطاع زيت الزيتون خلال التسعينات صعوبات على الصعيدين الدّاخلي والخارجي أثّرت على حجم إنتاجه وعلى الكميات المصدّرة وبالتّالي على أهمّية مساهمته ودوره في الإقتصاد الوطني وذلك أساسا نتيجة لتواضع القدرات التقنيّة والماليّة للعديد من المنتجين ولتشتّت المعاصر ولأهمّية الوحدات ذات الطّاقة الصّغرى. كما تعود هذه الصعوبات إلى التركيز على تصدير زيت الزيتون في شكل منتوج سائب وإلى بروز أقطاب جديدة منتجة وإلى تطوّر الإنتاج العالمي بسرعة فاقت الاستهلاك وإلى تقلّص حجم واردات دول الإتّحاد الأوروبي في حدود حاجياتها مع توجّه الأسعار العالميّة نحو الإنخفاض.

وأمام هذا الوضع وللمحافظة على القدرة التنافسيّة لصادرات زيت الزّيتون التّونسي تمّ خلال سنة 1998 اعتماد استراتيجيّة لتنميته والتّأكيد على إعداد خطّة تنفيذيّة للقرارات المتّخذة ومتابعة وتقييم مدى تقدّم مراحل تنفيذها فضلا عن تحسيس كلّ المتدخّلين بأهمّية دورهم في إنجاح هذه الإستراتيجية.

وقد أسند المجلس الوطني للزّيتون خلال اجتماعه المنعقد في 29 ديسمبر 1998 أساسا مهمّة تنفيذ الإستراتيجية في مرحلة إنتاج الزيتون إلى وزارة الفلاحة ومهمّة تأهيل نشاط التحويل إلى وزارة الصناعة ومسؤولية تنمية الصادرات إلى وزارة التجارة ووزارة الفلاحة ومسؤولية تنمية القطاع مع ضمان تجميع الزّيت وتأطير السّياسة السعريّة للدّيوان الوطني للزيت.

وتماشيا مع التّقسيم المرحلي المضبوط صلب الإستراتيجيّة وبعد أن تركّز اهتمام الدائرة في تقريرها العشرين على استراتيجيّة الدّولة عند مرحلة إنتاج الزيتون ودور الدّيوان الوطني للزيت في تنفيذ هذه الإستراتيجيّة تتولّى الدّائرة ضمن هذا التّقرير النّظر في مدى التوفّق في تنفيذ عناصر الإستراتيجيّة المتّصلة بالتّحويل وبالتّصدير.

I- التحويـل

في إطار تنفيذ عناصر استراتيجية قطاع الزّيتون قامت وكالة النّهوض بالصناعة خلال سنة 1999 بدراسة حول واقع نشاط التحويل أفرزت جملة من النقائص تعلقت أساسا بمحدودية طاقة العصر وبعدم توازن توزيع وحدات العصر على الجهات وبالطابع التقليدي الذي يغلب على هذا النّشاط وكذلك بعدم التوفّق في التصرّف في مادّة المرجين بطريقة تمكّن من المحافظة على سلامة البيئة.

وتضمّنت هذه الدّراسة خطّة عمل على امتداد خمس سنوات للرفع من طاقة العصر اليومية للمعصرة الواحدة بإحداث وحدات عصر جديدة تعمل بنظام السلاسل المسترسلة وبتجديد الوحدات الناشطة منها وبتأهيل بعضها مع توزيع طاقة العصر على مختلف الجهات بما يتناسب مع حجم إنتاجها من الزّيتون وذلك في الاطار العام للتشجيع على الإستثمار في الأنشطة التي تنتفع بامتيازات التحويل الاولي للإنتاج الفلاحي وبرنامج تأهيل المؤسّسات الصناعية.

وتواصلا مع مكوّنات هذه الخطّة جاء ضمن أهداف المخطّط العاشر العمل على رفع الإنتاجيّة والضغط على الكلفة والنّهوض بالجودة وذلك بالتقليص من طول فترة موسم عصر الزيّتون من خلال تركيز وحدات جديدة بالمناطق التي تشكو نقصا في طاقة التحويل ودعوة أصحاب المعاصر إلى الإنصهار في برنامج التأهيل. كما نصّ المخطّط العاشر على ضرورة مواصلة العمل على النّهوض بالموارد البشرية عبر التّكوين والرّسكلة وتدعيم وسائل التحاليل من خلال حثّ أصحاب وحدات التّحويل على اقتناء مخابر وكذلك العمل على تطوير كميّات زيت الزيتون المعلّب قصد تثمين زيت الزّيتون التّونسي.

وأقرّ المخطط العاشر كذلك في إطار مقاومة التلوّث ضرورة السيطرة على مادة المرجين بحسن معالجتها والتصرّف فيها وبالعمل على التقليص من حجمها قدر الإمكان.

وأفرزت عملية تقييم حجم ونوعية الإستثمارات الجديدة من جهة ومستوى ما أنجز من برامج لتأهيل وحدات التحويل الناشطة من جهة أخرى وكذلك كيفية استصلاح الوضعيّة البيئية لمصبات المرجين خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2004 أنّ النّتائج المسجّلة في هذا الخصوص لم ترتق دائما إلى مستوى الأهداف التي جاءت ضمن خطّة العمل والمخطّط العاشر.

أ- الاستثمارات الجديدة

تمّ خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2004 إنجاز 254 مشروعا تعلّقت ببعث وحدات عصر جديدة وبتوسيع الوحدات النّاشطة وباقتناء وتجديد معدات العصر اعتمد في حوالي 70 % منها على نظام السلاسل المسترسلة وهو ما يعتبر توجها إيجابيا في مجال تطوير طاقة العصر.

إلاّ أنّ تواصل الإستثمار في تجهيز وحدات العصر بالنظام التقليدي وبنظام الضغط العالي بنسب مرتفعة نسبيا بلغت 40 % بالقيروان و42 % بالمهدية وبمدنين و67 % بقابس و80 % بقفصة لا يتماشى مع ما جاء ضمن المخطط العاشر الذي أكّد على الرّفع من إنتاجية وحدات التحويل بتعويض وحدات العصر التي تعمل بنظام عصر تقليدي بوحدات عصر تعمل بنظام السلاسل المسترسلة.

كما أنّ ضعف أو غياب الإستثمارات الجديدة في بعض الولايات التي كانت تشكو خلال سنة 1999 عجزا في طاقة عصرها مقارنة بحجم إنتاجها من الزيتون مثل جندوبة وبنزرت والكاف وعدم مواكبة الإنجازات بولايتي سيدي بوزيد والقيروان للتطوّر الهام الذي عرفه إنتاجهما من الزيتون لم يمكّن خلال سنة 2004 من الترفيع في طاقة العصر اليومية لهذه الولايات إلى مستوى إنتاجها من الزيتون. ومقابل ذلك تعزّزت خلال سنة 2004 طاقة العصر اليومية بولايات نابل وسوسة والمنستير بالرغم من بلوغها خلال سنة 1999 طاقة عصر تفوق حجم إنتاجها من الزيتون وهو ما لا يتماشى مع توجّهات المخطّط العاشر الرامية إلى التركيز في مجال الإحداثات الجديدة على المناطق التي تشكو نقصا في طاقة تحويلها.

وفي غياب دراسة تقدّم كشفا عن تنقّل الزّيتون من مناطق الإنتاج إلى أماكن تواجد المعاصر التي أوصى بإنجازها المجلس الوطني للزّيتون خلال سنة 1999 لم يتم تحديد المناطق التي تستوجب انتصاب المعاصر الجديدة لتوجيه الإستثمارات نحوها وبالتالي تحقيق التّناسب بين إنتاج الزّيتون وطاقة العصر.

وأفادت وزارة الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة أنّ هذا الموضوع تمّت معالجته بصفة جزئية أو كلية في بعض المناطق غير أنّه يبقى مطروحا في بعض الولايات على غرار الولايات الشمالية الغربية.

ب- تأهيل وحدات التحويل

شملت أهداف برنامج التأهيل حسب ما تضمّنته خطّة العمل وما جاء ضمن المخطّط العاشر تأهيل معدّل 20 وحدة عصر في السّنة أي ما جملته 120 وحدة خلال الفترة الممتدة من سنة 1999 إلى سنة 2004 باستثمارات قدّرت بما قيمته سنويّا 5.900 أ.د أي بقيمة جملية بلغت خلال نفس الفترة 35.400 أ.د. إلاّ أنّه لم يسجّل سوى انخراط 101 وحدة تحويل في هذا البرنامج خلال الفترة المذكورة وتمّت المصادقة إلى موفّى سنة 2004 على إنجاز 57 مشروعا.

ومنذ سنة 1999 وإلى موفّى سنة 2004 لم تشرع في إنجاز برنامج التأهيل المصادق عليه سوى 12 معصرة توجد 11 منها بولاية صفاقس قدّرت مبالغ الإستثمارات المخصّصة لإنجاز برنامج تأهيلها بقيمة 5.252 أ.د [1] أنجز منها ما قيمته حوالي 981 أ.د أي ما يمثّل 3 % من الأهداف المرسومة. وتعلّقت هذه الإستثمارات بجوانب ماديّة وأخرى لاماديّة.

فبخصوص الإستثمارات الماديّة التي خصص لها مبلغ 4.865 أ.د فقد أفرزت عملية متابعة إنجاز هذه الإستثمارات التي قام بها المركز الفني للصناعات الغذائية أنهاّ لم تتجاوز 975 أ.د أي أنّ نسبة الإنجاز كانت في حدود 20 % من قيمة هذه الإستثمارات المصادق على إنجازها و3,3 % من الأهداف الجمليّة المرسومة (30.000 أ.د).

وتجدر الإشارة إلى أنهّ في إطار برنامج التأهيل لم يتمّ تجهيز أيّ وحدة تحويل بمخابر تحاليل فيزيوكيميائية التي تساعد على المتابعة الدقيقة لجودة الزيوت المتحصّل عليها والتعرّف على مكونات الزيت المستخلص قبل خزنه حسب النوعية في حين كان ضمن الاستثمارات المادية لبرنامج التّأهيل تجهيز جميع وحدات التّحويل بمخابر تحاليل مع الإشارة

[1] باعتبار كلفة عملية التشخيص (102 أ.د).

إلى أنّ ما تقوم به أغلب وحدات العصر في مجال التحاليل الفيزيوكيميائية لا يشمل سوى تقدير الحموضة وذلك بالاعتماد على أدوات بسيطة لا يمكن اعتبارها مخابر تحاليل وذلك استنادا إلى ما أفادت به مصالح وكالة النّهوض بالصّناعة.

أمّا بخصوص الإستثمارات اللامادية التي خصّصت لها قيمة جملية بلغت 285 أ.د فإنّ نسبة إنجازها التي لم تشمل سوى وحدتين لم تتجاوز 2 % من قيمة الإستثمارات المخصصة لها و0,11 % من الأهداف الجمليّة المرسومة لهذا المجال والمقدّرة بحوالي 5.400 أ.د.

ولم يتمّ الشروع بعد في تكوين ورسكلة أعوان وحدات التّحويل باستثناء دورة تكوينية بوحدة العصر النموذجية بالمكنين تابعة للديوان الوطني للزيت وذلك خلافا للأهداف التي رسمت في إطار برنامج التأهيل رغم أهمّية هذا التكوين في إرساء ثقافة الجودة والمراقبة وفي تنمية معارف الأعوان بالمبادئ الأساسيّة لنظام السّلاسل المسترسلة.

وفي مجالي نظام الجودة "إيزو" ونظام تحليل مصدر المخاطر ومراقبة النّقاط الحسّاسة تجدر الإشارة إلى برمجة تركيز ذلك في 10 وحدات سنويا بقيمة 200 أ.د. إلاّ أنّ الإنجازات لم تمكّن من تحقيق هذا البرنامج بما أنّ الإستثمار في هذين النظامين لم يشمل سوى وحدتين.

واستنادا إلى نتائج الإستبيان المنجز في الغرض من قبل الدائرة يعود ضعف إنجاز الإستثمارات الماديّة واللاّماديّة في مجال التأهيل خلال الفترة الممتدّة من سنة 1999 إلى سنة 2004 أساسا إلى تجاوز تكاليف هذه الإستثمارات القدرة المالية لوحدات العصر وإلى صعوبة الحصول على قروض لإنجاز ذلك في أحسن الظروف وكذلك إلى عدم الإقتناع بأهمّية هذه الإستثمارات وخاصّة منها اللاّماديّة في الرّفع من جودة الإنتاج.

وأفادت وزارة الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسطة أنّه في إطار مواصلة توعية المؤسّسات بتأهيل وسائل إنتاجها أعدت الوزارة برنامجا خاصا في شكل تنظيم أيام تحسيسية للتأهيل القطاعي انطلقت منذ 14 جوان 2005.

ج- انعكاس الإنجازات على نشاط التحويل

ساهم تطوّر عدد المعاصر وطاقة وتقنيات العصر في الرفع من الحجم اليومي لطاقة العصر الجملية من حوالي 23 ألف طن في اليوم خلال سنة 1999 إلى حوالي 32 ألف طن في اليوم في سنة 2004 وهو ما أفرز خلال نفس الفترة تطوّرا في المعدّل اليومي لهذه الطاقة من 16 طنا إلى 21 طنا بالنسبة إلى المعصرة الواحدة. إلاّ أنّ هذا التطوّر لم يساير الإرتفاع المسجّل في إنتاج الزّيتون بما أنّ المعدّل المسجّل في فترة العصر الذي كان خلال موسم 1998-1999 في حدود 70 يوما تجاوز 90 يوما خلال موسم 2003-2004 ليبلغ حوالي 204 يوما بالكاف و186 بسيدي بوزيد و182 بالقصرين و165 بقابس و 160 بجندوبة.

كما أثّر الضّعف المسجّل في درجة تطوير طاقة العصر في بعض الجهات على مواكبة هذه الطاقة لإنتاج الجهات المذكورة من الزيتون وهو ما أدّى إلى تحويل المنتوج خارجها. فقد تراوحت نسبة كميات الزيتون المحولة خارج بعض الولايات مثل الكاف وسيدي بوزيد والمهدية وباجة وجندوبة والقيروان بين 20 % و44 % من إنتاجها خلال سنة 2004 علما بأنّ ولايات سيدي بوزيد والمهدية والكاف سجّلت تراجعا في نسبة كميات الزيتون المحوّلة داخلها.

وفي المقابل لوحظ في بعض الولايات التي يتوفر لديها طاقة عصر إضافية مقارنة بحجم إنتاجها مثل نابل وسوسة والمنستير وصفاقس أنّ الكميات المحولة لديها تجاوزت إنتاجها لتبلغ نسبة الزيتون المحول داخلها مقارنة بإنتاجها خلال سنة 2004 على التوالي 121% و152% و131% و113%.

ومن شأن هذه الوضعية أن لا تمكن من إنتاج زيوت ذات جودة عالية لما يسبّب تنقل الزيتون قبل عصره بين الجهات من ضرر لهذه الثمرة خاصّة أنّ وزارة الفلاحة أفادت بأن النقل يتمّ في ظروف سيئة.

ولإعطاء مزيد من الدّفع لنشاط التّحويل بصفة عامّة وتطويره بالجهات التي هي في حاجة إلى ذلك بصفة خاصّة يستدعي الوضع تقديم كشف عن تنقّل الزّيتون من مناطق الإنتاج إلى أماكن تواجد المعاصر واستغلال نتائج هذا الكشف لاتّخاذ القرارات المناسبة لتحديد الجهات التي يستوجب فيها انتصاب المعاصر الجديدة. كما توصي الدائرة بمزيد التحسيس وتوسيع قاعدة الوحدات المشاركة في برامج التأهيل.

ومن جهة أخرى وفي مجال تعليب زيت الزيتون تطوّر عدد وحدات التعليب خلال الفترة الممتدة بين سنتي 1999 و2004 من 24 وحدة (بما فيها غير المختصة) بطاقة جملية في حدود 15 ألف طن إلى 34 وحدة مختصة بطاقة جملية بلغت حوالي 98 ألف طن. إلاّ أنّ هذه الوحدات لم تتمكّن خلال الفترة المذكورة من استغلال كامل الطاقة المتوفّرة لديها حيث كان المعدّل السّنوي لإنتاج زيت الزيتون المعلّب في حدود 7 آلاف طن أي ما يمثّل سوى 7 %من طاقة التعليب الجمليّة.

ولتمكين وحدات التعليب من تطوير حجم إنتاجها وضمان جودة الزيت توصي الدائرة بالتوجّه التّدريجي نحو بيع الزّيت معلّبا وبالتّالي إعطاء الزّيوت التونسيّة أكثر ضمانات في نظر المورّد الأجنبي.

د- التصرّف في مادّة المرجين

يتكوّن المرجين أساسا من مادة الفينول التي تمّ تصنيفها كمادة خطرة حسب الأمر عدد 2339 لسنة 2000 المؤرخ في 10 أكتوبر 2000 والمتعلّق بضبط قائمة النفايات الخطرة. ويؤثر المرجين بسرعة غوصه في الأرض وبإمكانية بلوغه المائدة المائية على التوازن الميكروبيولوجي للأرض.

وقد أحدثت المصبّات النهائيّة في شكل مصبات فردية أو مصبّات جماعيّة كحلّ ظرفي لتفادي الإلقاء العشوائي لمادة المرجين بالوسط الطبيعي من قبل أصحاب المعاصر في انتظار حل جذري تفرزه البحوث العلمية للحدّ من المخلفات السّلبية لهذه المادة ولإيجاد طريقة لتثمينها.

1- المصبات النهائية

بلغ عدد المصبّات النهائيّة 125 مصبّا [1] بسعة جملية تقدّر بحوالي 1,3 مليون م^3 أحدث أغلبها دون ترخيص من طرف الوزارة المكلّفة بالبيئة ولم يقدّم في شأنها دراسة مؤثّرات رغم إنجاز 96 % منها بعد إحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط التي تسعى قبل انطلاق كلّ موسم إلى لفت نظر السّلط الجهوية إلى أخذ التّدابير الضروريّة للتصرّف في مادة المرجين.

[1] حسب الجرد الذي قامت به الوكالة الوطنية لحماية المحيط سنة 2004.

ولوحظ أنّ 55 مصبا تمثّل نسبة 13 % من السعة الجملية للمصبات لا تحترم أبسط قواعد التهيئة وأنّ 45 مصبّا أي ما يمثّل نسبة 46 % من السعة الجملية للأحواض مهيأة جزئيا.

وعلى صعيد آخر ولئن تعتبر السعة الجمليّة للمصبّات النهائيّة من صنف المصبّات المهيّأة والمهيّأة جزئيا والبالغة حوالي 1,120 مليون م^3 في موسم 2003-2004 كافية لاحتواء المرجين المفرز في نفس الموسم والبالغ 0,996 مليون م^3 إلاّ أنّ سعة المصبّات بأغلب الولايات ما عدى ولايات صفاقس والمنستير والمهدية وسوسة وبن عروس ومنوبة وتونس لا تمكّن من احتواء الكمّية المقدّر إفرازها من مادة المرجين داخلها.

وأفادت الوكالة الوطنية لحماية المحيط أنها ستتولى إعداد دراسة لضبط مشاكل هذا القطاع والحلول المقترحة لمجابهة هذه الوضعيات ووضع مخطط مديري ينظم التصرف في مادة المرجين وطرق تمويل الإستثمار في المصبات والتصرّف فيها.

وفي إطار عناية الدولة بالبيئة ولتشجيع إنجاز مشاريع للمحافظة عليها يسند صندوق مقاومة التلوث المحدث بالفصول 35 إلى 37 من القانون عدد 122 لسنة 1992 المؤرخ في 29 ديسمبر 1992 والمتعلق بقانون المالية لسنة 1993، منحة تحتسب في حدود 20 % من الكلفة الأوليّة للإستثمار المصادق عليه. إلاّ أنّه لم ينتفع بتدخل هذا الصندوق إلاّ شركة واحدة أنجزت مصبا نهائيا بولاية صفاقس ومعصرتان لتركيز مصبات نهائية خاصّة بهما.

وتماشيا مع توجهات المخطط العاشر الذي أكّد على ضرورة استصلاح الوضع تقترح الدائرة دراسة إمكانية تسوية وضعية المصبات المهيأة وتحسيس المعنيين بإمكانية انتفاعهم بمنح الصندوق قصد تسوية وضعية المصبات المهيأة جزئيا وكذلك قصد إحداث مصبات إضافية في المناطق التي تشكو نقصا.

2- البحث العلمي في مجال مادّة المرجين

قام معهد الزيتونة منذ موسم 1994-1995 وكمساهمة منه في إيجاد حلّ لمشكلة التصرّف في مادة المرجين بتجارب لتثمين هذه المادة وذلك باستعمالها في المجال الفلاحي. وقد توصّلت الأبحاث خلال سنة 2004 إلى إمكانية اعتماد رش مادة المرجين داخل المزارع بكميات محددة لتحسين الخاصيّات الكيميائية والفيزيائية للتربة وإثرائها دون أن يؤثر ذلك على حموضة التربة وعلى كمية المواد الفينولية أو على الملوحة.

وممّا لا شكّ فيه أنّ إقرار إتباع هذه الطريقة يتطلّب إصدار مواصفات تونسية تتعلق بكيفية رش مادة المرجين مع تحديد الكمية الممكن رشها حسب الجهات واستصدار النصوص التي تنظم هذه العملية.

وأفادت وزارة الفلاحة في هذا الصدد أنّه تمّ إعداد الوثيقة الفنّية من قبل معهد الزيتونة. وتقوم الإدارة العامة للإنتاج الفلاحي بمواصلة التنسيق بين الأطراف المتدخّلة قصد الحصول على ترخيص من وزارة البيئة والتنمية المستديمة ومواصلة تنفيذ التمشي الذي يرمي إلى توسيع تجربة رش المرجين كسماد بمزارع الزيتون. وسيقع التنسيق مع وزارة البيئة والتنمية المستديمة والوكالة الوطنية لحماية المحيط لضبط التمشي العملي الذي سيقع اتباعه.

II- التصديـر

في إطار إستراتيجية تنمية قطاع الزيتون تمّ اقتراح خطة عمل لتنمية صادرات زيت الزيتون عبر استقطاب الأسواق الواعدة ومزيد تأطير المصدرين الخواص وتدعيم نشاطهم ودعم مجهود النهوض بالإستثمار الخارجي والشراكة في مجال التعليب.

ونصّ المخطط العاشر على تنفيذ العديد من الإجراءات الرامية إلى إضفاء ديناميكية حقيقية على القطاع وذلك من خلال دعم دور الخواص بشكل يضمن استمرارية القطاع وديمومته وتعزيز مكانة تونس في الأسواق الخارجية والتركيز على تثمين الزيت التونسي عن طريق الرفع من نسبة صادرات الزيوت المعلبة والبيولوجية مع العمل على إحداث علامة جودة وتسميات مثبتة للأصل.

وقد تراوحت الكمّيات المصدرة من زيت الزيتون خلال الفترة الممتدة على موسمي 1998-1999 و2003-2004 بين 22 ألف طن و209 ألف طن نتيجة بالأساس إلى العوامل المناخية وإلى ظاهرة معاومة إنتاج الزيتون إذ تراوح حجم إنتاج الزّيت خلال نفس الفترة من 30 ألف طن إلى 280 ألف طن .

وقد عرف معدّل سعر تصدير زيت الزيتون تحسّنا نسبيّا إذ مرّ من 2,318 دينار سنة 2000 إلى 3,353 دنانير سنة 2004 نتيجة تحسين جودة الزيت المصدّر وتحسّن مستوى الأسعار العالميّة لزيت الزّيتون.

وشهد نشاط التصدير على إثر ما وضع من إجراءات تطوّرا على مستوى المتدخلين في القطاع وعلى الكميات المصدّرة ونوعيتها ووجهتها تبرز نتائجه في ما يلي وذلك بالاعتماد على معطيات المعهد الوطني للإحصاء والبنك المركزي.

أ- المتدخلون في عملية تصدير زيت الزيتون

على إثر تحرير القطاع سنة 1994 تمّ وضع إطار تشريعي حدّد شروط تعاطي الخواص لمهنة تصدير زيت الزيتون. وأحدثت لجان لمتابعة سير عمليات التصدير وكلّف المرصد الوطني للتجارة الخارجية بتوفير المعطيات التي من شأنها أن تساعد المصدّر على إنجاز عملياته في أحسن الظروف.

وقد بلغت مداخيل تصدير زيت الزيتون من العملة الاجنبية خلال الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى سنة 2004 ما قيمته 1342 م.د سجّل القسط الأهمّ والقياسي منها بما قيمته 708 م.د خلال سنة 2004 أنجز منها الدّيوان الوطني للزيت ما قيمته 180 م.د والخواص ما قدره 528 م.د. وتطوّرت حصة تصدير المصدرين الخواصّ من حوالي 21% خلال موسم 1998-1999 إلى 59 % خلال موسم 2000-2001 وإلى 77% خلال موسم 2003-2004 وهو ما يبرز أهمية مساهمة المصدرين الخواص في مجهود تصدير زيت الزيتون.

1- الاطراف المتدخلة

- لجنة منح التراخيص في إطار الحصّة السنوية

عملا بقرار وزير الفلاحة المؤرّخ في 4 جويلية 2001 والمتعلّق بتنظيم إجراءات منح التراخيص للمصدرين الخواص قصد تصدير زيت الزيتون التونسي البيولوجي وزيت الزيتون التونسي المعلب تحت علامة تونسية في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسية من طرف الاتحاد الأوروبي، تسلّم التراخيص من طرف وزير الفلاحة بناء على رأي لجنة مكلفة بالنظر في عروض شراء زيت الزيتون المعد للتصدير. غير أنّ هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع منذ إحداثها.

- مرصد التجارة الخارجيّة

تمّ بمقتضى الفصل 37 من الأمر عدد 2966 لسنة 2001 المؤرخ في 20 ديسمبر 2001 والمتعلّق بتنظيم وزارة التجارة تكليف مرصد التجارة الخارجية خاصّة بجمع المعلومات لتكوين قاعدة معطيات حول التجارة الخارجية وبتحليل ومعالجة هذه المعلومة لتكوين مؤشرات مرجعية ورصد تطور المبادلات الخارجية كما كلّف بإعداد لوحة قيادية للتّجارة الخارجية.

إلاّ أنّه لوحظ أنّ المرصد لا يوفّر في غالب الأحيان فيما يتعلّق بتصدير زيت الزيتون سوى معلومات عامة حيث لا يتوفّر لديه على سبيل المثال الكميات المصدرة حسب المصدّر والوجهة معا من زيت الزيتون السائب والمعلّب والبيولوجي فضلا عن غياب مؤشّرات تيسّر عمليّة تحليل السّعر حسب النوعيّة والوجهة وفق الأسعار العالميّة المتداولة لمنتجات قطاع زيت الزّيتون. ويحول ذلك دون توفير لوحة قيادية تمكّن المرصد من متابعة وتحليل معلومات تصدير زيت الزيتون بصفة آلية ودقيقة.

وأفادت وزارة التجارة أنّه أصبح لدى المرصد منذ شهر سبتمبر 2005 مؤشّرات حول الأسعار العالمية لزيت الزيتون وفق مصادر إحصائية دولية مدرجة على موقع "واب" يمكن استغلالها لضبط التوجهات الأولية للأسعار العالمية لزيت الزيتون ومصادر إحصائية موثوق بها توفّر إحصائيات حول الأسواق الواعدة وحصة الصادرات ومنافسي المنتوج الوطني.

2- المصدّرون

إنحصرت عمليات تصدير زيت الزيتون من قبل الخواص خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2004 في حوالي 60 % من عدد المصدرين [1] الذين تحصلوا على رخصة [2] .

وتبيّن أنّ حوالي 20 % من هذا العدد من المصدرين "الناشطين" قاموا خلال نفس الفترة بتصدير ما بين 71% و91 % من الكمّيات الجملية لزيت الزيتون المصدّر. ولم يتعدّ عددهم 13 مصدّرا من بينهم 3 مصدرين فقط متواجدين طوال كامل الفترة. وتولّت نسبة 60 % من عدد المصدّرين "النّاشطين" تصدير ما بين 9% و29 % من الكميات الجملية خلال نفس الفترة واكتفت نسبة 20 % بإنجاز عمليّات لم تبلغ نسبتها 1%.

ومن جهة أخرى قام المصدرون "النّاشطون" بتصدير نسبة فاقت 50 % من النوعيّة الجيدة من زيت الزيتون إلاّ أنّ صادرات هذه الشريحة وجّهت أساسا نحو الإتّحاد الأوروبي بنسبة تراوحت بين 70 % و92 % ونحو الولايات المتحدة الأمريكيّة بنسبة تراوحت بين 3 % و11 %.

ومن شأن تواجد عدد محدود من المصدرين انحصرت في ما بينهم معظم عمليات التصدير أن يحدّ من قدرة القطاع على مجابهة الصعوبات التي قد تعترضه وبالتّالي على مواصلة تطوير نشاطه. كما أنّ عدم انضواء المصدرين ضمن هيكل مهني مختص من شأنه أن لا يضمن الحصول على أحسن الأسعار عند التّفاوض مع مورّدين أجانب منضوين صلب هياكل متخصّصة.

ب- تثمين زيت الزيتون

قصد توفير الإضافة لقطاع زيت الزيتون وضمان استمرارية نموّه أكدت استراتيجية تنمية قطاع الزيتون والمخطط العاشر على مزيد تثمين هذا المنتوج وذلك عبر تصدير أحسن نوعية من الزيت والرفع من تصدير الكميات المعلبة ومن الزيت البيولوجي مع العمل على إحداث علامة جودة وتسميات مثبتة للأصل لزيت الزيتون التونسي.

1- نوعية الزيوت المصدّرة

---

[1] من جملة 117 مصدرا تحصلوا على رخصة خلال سنة 2004.

[2] تبعا لمقتضيات الأمر عدد 1166 لسنة 1994 المؤرخ في 23 ماي 1994 الذي ألغي بالأمر عدد 2177 لسنة 2005 المؤرخ في 9 أوت 2005.

يعتبر تحسين نوعيّة زيت الزّيتون المصدّر مرحلة أساسيّة لتثمين ورفع قيمة الصّادرات خاصّة منها الزّيت المعلّب والموجّه نحو الأسواق الجديدة.

وقد شهدت نوعية زيت الزيتون المصدر تحسّنا خلال الفترة الممتدة من سنة 2001 إلى سنة 2004 حيث تطوّرت الكميات المصدّرة من الزيت البكر الممتاز التي تمثل أحسن نوعية من زيت الزيتون من 17 % سنة 2001 إلى 49 % سنة 2003 وإلى 52 % سنة 2004 مقابل تقلّص الكميات المصدرة من الزيت البكر الوقاد من حوالي 70 % سنة 2002 إلى حوالي 36 % سنة 2003 وحوالي 41 % سنة 2004. غير أنّ معدّل نسبة الزّيت المصدّر من البكر الوقاد خلال الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى سنة 2004 ما زال مرتفعا نسبيا حيث بلغ حوالي 48 % مقابل 40 % بالنسبة إلى الزيت البكر الممتاز المصدر خلال نفس الفترة.

ولئن يعتبر التحسّن المسجّل في النوعية المصدرة من زيت الزيتون إيجابياّ خلال السّنوات الأخيرة (2003 و2004) فإنّ ذلك يعود بالخصوص إلى ضعف عرض الأسواق العالمية للنوعيّة الجيدة.

ويتأكّد مزيد العمل على تطوير الكمّيات المعدّة للتّصدير من الزّيت البكر الممتاز نظرا لفارق السعر المسجّل بين نوعيّة البكر الممتاز ونوعيّة البكر الوقاد الذي تراوح بين 0,254 د و0,900 د خلال الفترة الممتدّة من سنة 2000 إلى سنة 2004.

2- زيت الزيتون المعلب

تركّز تصدير زيت الزيتون أساسا على الزيت السائب حيث لم تتجاوز نسبة تصدير الزيت معلّبا 2 % من جملة الصادرات خلال سنة 1999 مقابل 45 % و65 % بالنّسبة إلى إيطاليا وإسبانيا.

ولتحسين نسبة تصدير الزيت المعلب والرفع من القيمة المضافة للزيت المعد للتصدير اقترحت استراتيجية تنمية قطاع الزيتون انتهاج سياسة أكثر فاعلية وديناميكية لتشجيع الشراكة مع أطراف أجنبية وخاصة منها الأوروبية المتمكنة من قنوات التسويق. غير أنّ الكميّة الجملية المصدّرة من الزيت المعلّب لم تتجاوز 6.683 طن خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2004 أي بنسبة تصدير لم يتعدّ معدّلها 1,39% من جملة

صادرات زيت الزيتون. كما لوحظ أنّه مقارنة بإنتاج زيت الزيتون المعلب الذي بلغ حوالي 35.500 طن تقريبا خلال الفترة المذكورة أعلاه لم تتعد الكمّية المصدرة من هذا الإنتاج 19 % وهو ما يعني عدم استغلال نسبة هامّة من إنتاج زيت الزيتون المعلب عبر تصديره رغم توفّره محليّا.

وفي إطار الشراكة مع أطراف أجنبية لوحظ أنّ 5 شركات تعليب وقع تكوينها برأس مال مشترك تمكّنت 3 منها من تصدير زيت الزيتون التونسي نحو وجهات مختلفة إلاّ أنّ الكمّيات المصدرة معلّبة من طرف هذه الشركات لم تتعدّ في المعدّل 1,70 % من مجموع صادراتها ومثّلت 12 % من مجموع التّصدير المعلّب على الصّعيد الوطني.

ومن جهة أخرى فقد تركّزت صادرات زيت الزيتون المعلّب على إيطاليا بنسبة 25 % والولايات المتّحدة الأمريكيّة بنسبة 21 % والمملكة العربية السعودية بنسبة 18% والإمارات العربيّة المتّحدة بنسبة 10 % وفرنسا بنسبة 5 % من جملة 39 وجهة. ويبرز التصدير نحو هذه الوجهات التي جمّعت 79 % من الكمية المصدّرة والتي تواصل التصدير نحوها سنويا خلال كامل الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2004 المجهود المبذول في هذا المجال.

وتجدر الإشارة إلى أنّ السوق الإيطالية تطلب الزيت المعلّب خاصّة عندما لا تتوفّر لديها الكمية اللازمة من الزيت السّائب وهو ما من شأنه أن لا يضمن استقرارا لصادرات الزيت المعلّب نحو هذه الوجهة ممّا يتطلب مواصلة بذل المجهود للتمركز في الولايات المتّحدة الأمريكيّة والمملكة العربية السعودية والإمارات العربيّة المتّحدة وفرنسا وتطوير نسبة التصدير نحو الوجهات الأخرى لمزيد التّعريف بالزّيت التّونسي المعلّب.

ويستدعي هذا الوضع إعداد دراسة تشخيصيّة للوقوف على الأسباب التي حالت دون تطوير نسبة تصدير الزيت المعلّب واقتراح خطّة عمل واضحة تمكّن من تصدير نسبة هامّة من إنتاج زيت الزيتون معلّبا خاصة وأن الفارق في السّعر بين الزيت المعلب وغير المعلب يمكّن من توفير قيمة إضافية لصادرات زيت الزيتون.

3 - زيت الزيتون البيولوجي

ينصهر تطوير قطاع الزيتون البيولوجي ضمن الإستراتيجية الوطنية لقطاع الزيتون التي من أهدافها إكساب زيت الزيتون التونسي قدرة تنافسية تمكّنه من تدعيم مكانته في السّوق الخارجيّة.

وفي هذا المجال وقع الإتفاق خلال اجتماع اللجنة الوطنية للفلاحة البيولوجية في سبتمبر 1999 على برنامج عمل مستقبلي لقطاع الفلاحة البيولوجية يذكر منه إحداث معرف تجاري «logo AB» لتشخيص المنتوجات البيولوجية يكون على ملك وزارة الفلاحة. غير أنّه ورغم مرور 6 سنوات على وضع هذا البرنامج لم يتمّ بعد إنجاز هذا العمل وبالتّالي لم يقع بالنسبة إلى زيت الزيتون إحداث هذا المعرّف التّجاري.

كما أوكلت نفس اللجنة إلى وزارة الفلاحة مهمّة تسجيل تونس ضمن قائمة الدّول المسموح لها بترويج إنتاجها بالسوق الأوروبية ووقع في هذا الشأن مراسلة وزارة الخارجية في فيفري 2000 وإعادة التذكير في جانفي 2003. وتمّ خلال جويلية 2003، إرسال ملفّ متضمّن لجملة من المعطيات حول قطاع الفلاحة البيولوجية قصد مده للمفوضية الأوروبية للنظر في ترشّح تونس. غير أنّه وبالرّغم من أنّ الإتّحاد الأوروبي لن يسمح بداية من سنة 2005 سوى للبلدان المسجّلة ضمن قائمة "الدول المرخّص لها تصدير المواد البيولوجية إلى سوق الإتحّاد الأوروبي" من القيام بعمليات تصدير هذه المواد ومنها زيت الزيتون البيولوجي، لم يقع إلى موفّى سنة 2005 تسجيل تونس على هذه القائمة. ومن شأن هذه الوضعيّة أن تقلّص من الفرص المتاحة لتصدير الزّيت البيولوجي التّونسي.

وقد سجّل إنتاج زيت الزيتون البيولوجي تطورا حيث مرّ من 3000 طن في موسم 1999-2000 إلى 6721 طن في موسم 2003- 2004 ليبلغ خلال كامل الفترة 11459 طنّ في حين لم يتعدّ تصدير هذه النوعية من الزيت خلال نفس الفترة 3773 طنّ أي ما يقارب 33 % من الإنتاج الجملي لنفس الفترة . وتفسّر هذه الوضعية أساسا بقلة آليات التسويق الموضوعة على ذمة القطاع وعدم توفير المعلومات التجارية المتعلقة بطبيعة السوق العالمية وذلك بالرغم من تخصيص حصّة سنوية لزيت الزيتون البيولوجي ولزيت الزيتون المعلب (4000

طن) في إطار الحصة السنوية المخصصة لتونس مع الإتّحاد الأوروبي وذلك منذ جوان 2001 وبعث هيكل مختصّ لتسويق زيت الزيتون البيولوجي في سنة 2003.

كما تمّ تصدير حوالي 97 % من زيت الزيتون البيولوجي سائبا خلال فترة موسمي 2000-1999 و2003-2004 ولم تتجاوز الكمية المصدرة معلبة بالنسبة إلى موسم 2004-2003 نسبة 5 % من جملة صادرات هذه النوعية من الزيت لنفس الموسم. ومن شأن هذه الوضعية أن تفقد هذا المنتوج القيمة الإضافية عند الترويج ولا تمكن من التعريف بالمنشإ التونسي وهو ما لا يتماشى مع أهداف الإستراتيجية الرامية إلى تثمين زيت الزيتون التونسي.

ومن جهة أخرى وخلافا لقرار وزير الفلاحة المؤرخ في 4 جويلية 2001 الذي نصّ على أن يدرج المصدرون الخواص الذين يصدرون زيت الزيتون التونسي البيولوجي سائبا في إطار الحصة السنوية الممنوحة للبلاد التونسية من طرف الاتحاد الأوروبي بندا ضمن العقد المبرم مع المورد الأجنبي يشترط فيه التنصيص على المنشإ التونسي عند تعليبه في الخارج تبين أنّ العقود لم تتضمّن التنصيص على ذلك سوى في مناسبة وحيدة وهو ما لا يمكّن من التّعريف بالمنشإ التّونسي كمنتج للزّيت البيولوجي.

وأفادت وزارة الفلاحة أنّه يتمّ قبول العقود المبرمة مع المورد الأجنبي والتي لا تتضمن البند المشار إليه أعلاه تفاديا لأي تعطيل أو تأخير قد ينتج عن مطالبة المصدر بإعادة إبرام العقد لجعله يتضمن البند المذكور خاصّة وأنّ آجال إنجاز العمليات التصديريّة لزيت الزيتون محدودة.

4- إحداث علامة جودة وتسميات مثبتة للأصل

بهدف التّعريف بزيت الزيتون التونسي يمكن إحداث علامة جودة عامة "زيت زيتون تونسي" تعرّف بالأصل التونسي للمنتوج أو إحداث علامة جودة تؤكد على نوعية المنتوج مثل "منتوج بيولوجي". إلاّ أنّه لم يقع إصدار أي علامة جودة بالنّسبة للزيت التونسي رغم تأكيد المخطّط العاشر على ذلك. كما أنّه بالرغم من إصدار القانون عدد 57 لسنة 1999 المؤرخ في 28 جوان 1999 والمتعلق بالتّسميات المثبتة لأصل المنتجات الفلاحيّة بهدف حماية خصوصيات ومميزات المنتجات الفلاحيّة الوطنية بالأسواق الداخلية والخارجية

وإكسابها ميزة تفاضلية وتثمينها من خلال إسنادها تسمية تثبت أصلها وتبين مصدرها وبالرّغم من تميّز غابات الزيتون ببلادنا بوجود أصناف متعدّدة بمختلف مناطق الإنتاج ومن محافظة بعض الجهات على الطّابع التّقليدي لعصر الزّيتون يمكن استغلاله لإظهار ميزات المنطقة والمنتوج المتوفّر لديها فإنّه لم تتواجد إلى حدّ الآن أيّ تسمية مثبتة لأصل زيت الزّيتون.

ج- اقتحام أسواق جديدة

تستهدف استراتيجية تنمية قطاع الزيتون أسواقا واعدة لتثمين زيت الزيتون وضمان مكانته خاصة وأنّ السوق الأوروبية التي تمثل الوجهة التقليدية للزيت التونسي تعتبر سوقا ضيقة جدا ولا يمكن بالتالي مزيد تطوير الصادرات التونسية نحوها.

وتمّ خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2000 و2004 تصدير كميات زيت الزيتون التونسي إلى ما لا يقل عن 58 وجهة انحصرت نسبة 98 % منها في عشرة وجهات. وبلغت خلال نفس الفترة نسبة زيت الزيتون التونسي المصدر إلى إيطاليا وإسبانيا حوالي 90 % مع هيمنة مطلقة لإيطاليا التي استحوذت تقريبا على 70 % من جملة الصّادرات.

ولوحظ أيضا توريد كلّ من إيطاليا وإسبانيا كميات هامّة من زيت الزيتون البكر الوقاد خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 وسنة 2004 بلغت على التوالي 49 % و57 % مقابل توريد غير منتظم لإيطاليا بما يعادل 38 % من الزيت البكر الممتاز تراوح خلال نفس الفترة بين 13 % و56 % حسب حاجيات هذا البلد وتواجد النوعيّة الجيّدة من زيت الزّيتون في السّوق العالمية. ويتمّ استعمال معظم الكمّيات المورّدة من طرف إيطاليا لخلطها وبيعها بدون اعتبار الأصل التّونسي للزّيت.

وفي المقابل برزت الولايات المتحدة الأمريكية كسوق جديدة واعدة نظرا لانتظام عمليات التصدير نحوها خلال كامل الفترة وبلوغ نسبة الكميات الموجهة إليها معدل 5 % من مجمل صادرات هذه الفترة. وتبرز أهمية سوق الولايات المتحدة الأمريكيّة كذلك اعتبارا للنوعية المصدّرة نحوها حيث مثّل زيت الزّيتون البكر الممتاز ما يناهز 61 % من جملة واردات الولايات المتّحدة الأمريكيّة من الزيت التونسي الذي يقع استهلاكه دون خلطه مع زيوت أخرى.

لذا يتأكّد من جهة ضرورة بذل مزيد من الجهد في اتجاه تطوير حجم الصادرات للولايات المتّحدة الأمريكية لما تميّزت به هذه الوجهة من إستقرار ومن نوعيّة الكميّات المصدّرة إليها عن باقي الوجهات ولما شهده مجموع واردات هذا البلد من زيت الزيتون من تطوّر حيث مرّ من حوالي 40 ألف طن خلال موسم 1983-1984 إلى حوالي 248 ألف طن خلال موسم 2003-2004. ومن جهة أخرى يتأكّد مضاعفة الجهد للرّفع من حجم صادرات زيت الزّيتون التّونسي نحو الأسواق الجديدة الأخرى التي ظلّت الكميات الجملية المصدّرة إليها ضعيفة وعمليات التصدير إليها غير منتظمة.

ومن ناحية أخرى وضعت على ذمّة القطاعات المصدّرة آليات تمويل تساعد المؤسسات خاصّة على اقتحام أسواق جديدة وبعيدة تتمثّل في برنامج "صندوق اكتساح الأسواق الخارجيّة" و"صندوق النهوض بالصادرات".

ويتدخّل برنامج "صندوق اكتساح الأسواق الخارجية" في مجال إحاطة المؤسسات المصدرة لإنجاز تشخيص يتم على ضوئه وضع مخطط تصدير وكذلك في المساهمة في تمويل هذا المخطط. وقد لوحظ أنّ تدخّلات هذا البرنامج في مجال تصدير زيت الزيتون انحصرت على مستوى زيت الزيتون المعلب لفائدة 12 شركة قامت 4 منها بإنجاز برنامج العمل المتفق عليه بصفة مرضية. وتراوحت نسبة الصادرات المعلبة لهذه الشّركات خلال فترة 2000-2004 بين 14 % و56 % من جملة الصادرات المعلبة للقطاع.

وشمل تدخّل صندوق النهوض بالصادرات خلال نفس الفترة بالنّسبة لقطاع زيت الزيتون خاصّة تغطية كلفة النقل لفائدة 21 مؤسسة مصدّرة مثّلت الكمّيات المصدرة من طرفها ما يناهز 60 % من جملة صادرات زيت الزيتون. وتراوحت نسبة كميات زيت الزيتون التي قامت هذه الشّركات بتصديرها نحو الوجهات المدعمة من طرف الصندوق بين 7 % و42 % من جملة صادراتها.

إلاّ أنّه وبالرّغم من تدخل صندوق النّهوض بالصّادرات وبرنامج "صندوق اكتساح الأسواق الخارجيّة" في مجال تصدير زيت الزيتون، تضلّ عمليّة اقتحام الأسواق الخارجيّة في حاجة إلى بذل مجهود تمويلي أكبر يخصّ تصدير هذا المنتوج لا سيّما أنّ نسبة الأسواق الجديدة لم تتعدّ 10 % من صادرات زيت الزّيتون التّونسي.

ومن جهة أخرى ولمزيد التعريف بزيت الزيتون وبمزاياه الصحية والتذوقية يقوم المجلس الدولي لزيت الزيتون بعدة أعمال إشهارية يذكر منها جائزة "ماريو سليناس" لجودة زيت الزيتون التي يمنحها المجلس منذ موسم 2000 –2001 بهدف التعريف بأحسن نوعيات زيت الزيتون. ويمكن للفائز بها إدراج ذلك على العلبة لمزيد التعريف بمزايا زيته. ورغم مكانة تونس في السّوق الدوليّة كمصدّر ومنتج لزيت الزيتون فإنّه لم تسجّل سوى مشاركة تونسية وحيدة خلال موسم 2000-2001. وأفادت وزارة الفلاحة بأنه سيتم إيلاء هذا العمل الإشهاري الأهمية اللازمة وسوف تقع برمجة المشاركة من قبل الديوان والمصدرين الخواص قصد مزيد التعريف بأحسن الزيوت التونسية.

*

* *

نظرا إلى أهمية قطاع الزيت في الإقتصاد الوطني ومساهمته في تحقيق توازن ميزان الدفوعات وضعت منذ سنة 1998 استراتيجية تهدف بالأساس إلى تثمين منتوج الزيت من خلال تطوير طرق إنتاجه للتحسين من جودته والرفع من قيمة صادراته.

ففي مجال التحويل ولئن ساهمت الإحداثات وبرنامج التأهيل التي تضمنتها الإستراتيجية في تطوير عدد المعاصر وطاقة وتقنيات العصر ممّا ساعد على الرفع من الحجم اليومي لطاقة العصر الجملية فإنّ هذا التطوّر لم يحقق دائما الهدف المتعلق بالتقليص من فترة العصر حيث لم يساير الإرتفاع المسجّل في إنتاج الزّيتون ولم يشمل جميع الجهات بالكيفيّة التي من شأنها أن تضمن تحويل الزيتون بمناطق إنتاجه وبالكيفية التي تحقق الجودة المرجوة للزيت المستخلص. فقد تركّزت الإحداثات ببعض الولايات وضلّت طاقة العصر ببعض الولايات الأخرى غير كافية لتحويل منتوج هذه الولايات. ولم تتجاوز قيمة الإستثمارات المنجزة لتأهيل وحدات التحويل 3 % من القيمة التي ضبطتها الإستراتيجية. كما لوحظ من جهة أخرى أنّ وحدات التعليب لم تتمكّن من استغلال كامل الطاقة المتوفّرة لديها حيث كان المعدّل السّنوي لإنتاج زيت الزيتون المعلّب في حدود 7 % من طاقة التعليب الجمليّة.

ولإعطاء مزيد من الدّفع لنشاط التّحويل وتطويره في الجهات التي هي بحاجة إلى ذلك توصي الدائرة بالإسراع في القيام بدراسة تحديد المناطق التي يستوجب فيها انتصاب المعاصر الجديدة وذلك بتقديم كشف عن تنقّل الزّيتون من مناطق الإنتاج إلى أماكن تواجد المعاصر. ومن جهة أخرى ولتمكين وحدات العصر والتّعليب من تطوير حجم إنتاجها وضمان جودة الزيت المستهلك محليّا يقترح مزيد التحسيس وتوسيع قاعدة الوحدات المشاركة في برامج التأهيل وكذلك التوجّه التّدريجي نحو بيع الزّيت معلّبا.

أمّا بخصوص مادة المرجين فإنّ 13 % من السعة الجملية للمصبات لا تحترم أبسط قواعد التهيئة ولا تمكّن سعة مصبّات أغلب الولايات دائما من احتواء الكمّية المقدّر إفرازها من هذه المادة داخل هذه الولايات.

ويدعو الوضع إلى مزيد تحسيس أصحاب المعاصر والأطراف المعنية الأخرى بتسوية وضعية المصبات المهيأة جزئيا وكذلك بإمكانية إحداث مصبات إضافية في المناطق التي تشكو نقصا.

وفي مجال التصدير ولئن ساهم الخواص في تطوير الصادرات وفي تحسين نوعية زيت الزيتون المصدّر فإنّ هذه الصادرات ضلّت مرتكزة على الزيت السائب حيث لم يتجاوز معدل نسبة تصدير زيت الزيتون المعلب خلال نفس الفترة 1,39 % من مجموع الصادرات. كما اتجهت معظم صادرات زيت الزيتون إلى إيطاليا وإسبانيا. وتستدعي هذه الوضعية إيجاد آليات تمويل خاصّة بتصدير زيت الزيتون التونسي وبذل مزيد من الجهد لاقتحام أسواق جديدة على غرار ما تّم بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

وبصفة عامة وللنهوض بقطاع زيت الزيتون يستدعي الوضع التفكير في إحداث مجمع مهني يعنى بتنظيم المهنة عن طريق الربط بين مختلف الحلقات التي يمرّ بها هذا المنتوج وتجميع وتحليل وتوثيق وإرساء بنوك للمعلومات متصلة بالقطاع وكذلك المساهمة في النهوض بالتصدير عبر مساندة المصدّرين في عمليّات الإشهار قصد مزيد التّعريف بالزّيت التّونسي.

ردّ وزارة الفلاحة والموارد المائيّة

تبعا للملاحظات الواردة بالتقرير، أتشرف بإفادتكم بالتوضيحات التالية :

1- بخصوص ملاحظاتكم حول إحداث معرف تجاري "logo AB"

تجدر الإشارة أنّ المعرف التجاري المزمع إحداثه لا يخص فحسب زيت الزيتون البيولوجي بل ينسحب على كل المنتجات البيولوجية النباتية والحيوانية الطازجة والمحولة.

وبإعتبار الأهمية التي يكتسيها إحداث هذا المعرف وانعكاساته على تموقع المنتجات البيولوجية التونسية بين المنتجات الأجنبية المتعددة بالأسواق الخارجية، ارتأت وزارة الفلاحة والموارد المائية إنجاز دراسة خصوصية حول إحداث هذا المعرف من حيث التصميم وسبل التصرف فيه وذلك بالنسبة لكل المنتجات البيولوجية.

وقد تم في هذا الصدد إعداد الخطوط المرجعية لهذه الدراسة من قبل لجنة متعددة الأطراف، ومن المنتظر أن يتم الإعلان عن طلب العروض في الأسابيع المقبلة لإختيار مكتب الدراسات لإنجاز هذه الدراسة.

2- بخصوص تسجيل تونس ضمن قائمة الدول المرخص لها بتصدير المواد البيولوجية على الإتحاد الأوروبي

تجدر الإشارة أنّه منذ توجيه الملف الأولي سنة 2000 إلى المفوضية الأوروبية مازالت المساعي متواصلة لتسجيل تونس ضمن قائمة الدول المرخص لها بتصدير المواد البيولوجية على الإتحاد الأوروبي حيث تم بطلب من المفوضية الأوروبية توجيه ملف جديد شامل حول وضع الفلاحة البيولوجية وكل القوانين والأوامر والقرارات المنظمة للفلاحة البيولوجية بتونس وذلك سنة 2003.

ونشير إلى أنّ عملية تسجيل تونس ضمن قائمة البلدان المصدرة للمنتجات البيولوجية تخضع على مستوى الاتحاد الأوروبي إلى إجراءات خاصة يصعب التدخل

لاقتصارها وتعمل الوزارة على الاتصال الدوري بالهياكل المختصة المعنية بالملف بالمفوضية الأوروبية. وقد مكنت الاتصالات من تعهد الملف من طرف المفوضية للتثبت فيه في أحسن الآجال .

وتجدر الاشارة إلى أنّ الاتحاد الاوروبي قام أخيرا بإدراج بعض التعديلات على شروط وتراتيب التسجيل ضمن هذه القائمة ويجري حاليا إعداد ملف جديد حسب هذه الشروط والتراتيب وسيقع إرساله إلى المفوضية الأوروبية في أقرب الآجال.

3- بخصوص تصدير زيت الزيتون البيولوجي

يجدر التأكيد أنّ تصدير زيت الزيتون البيولوجي يحضى بعناية خاصة حيث تم في إطار تشجيع مصدري زيت الزيتون البيولوجي على إقتحام الأسواق الخارجية وتحسين القدرة التنافسية لزيت الزيتون البيولوجي التونسي إتخاذ الإجراءات التالية :

- الترخيص في تصدير زيت الزيتون البيولوجي ضمن الحصة المخصصة لتونس على الإتحاد الأوروبي بتخصيص حصة بـ 4000 طن منذ سنة 2001 ثم حذف هذا السقف ليشمل كل الكميات الممكنة.

- إسناد منحة خصوصية على كلفة تحليل زيت الزيتون البيولوجي المعد للتصدير تساوي 70% بالنسبة للكميات دون الـ 15 طن و50% بالنسبة للكميات التي تفوق 15 طن وذلك منذ الموسم الفلاحي 2004-2005.

هذا وفي إطار مزيد دفع ترويج المنتجات البيولوجية وتجسيما لما تضمنه البرنامج الرئاسي لتونس الغد في هذا المجال، تم إتخاذ إجراءات إضافية تخص كل المنتجات البيولوجية منها زيت الزيتون البيولوجي وخاصة:

- وضع منحة بـ 70% من كلفة النقل للمنتجات البيولوجية المعدة للتصدير.
- وضع إمتيازات خصوصية للتشجيع على إحداث نقاط بيع المنتجات البيولوجية.

4- بخصوص إحداث علامة جودة وتسميات مثبتة للأصل

تجدر الإشارة أنّه في إطار العمل على إيجاد خطة ومنهجية علمية لوضع قطاع زيت الزيتون في مسار علامات الجودة وخاصة في مسار التسميات المثبتة للأصل وباعتبار التشخيص الدقيق الذي يتطلبه ذلك يجري حاليا إنجاز دراسة شاملة حول إمكانيات وسبل وشروط إحداث التسميات المثبتة للأصل بالنسبة لزيت الزيتون بما في ذلك البيولوجي وذلك في إطار " مشروع دعم الخدمات الفلاحية مكونة تحسين جودة المنتوجات الفلاحية والنهوض بالترويج والتصدير".

ردّ وزارة الصّناعة والطّاقة
والمؤسّسات الصّغرى والمتوسّطة

تحظى أنشطة إنتاج وتحويل وترويج زيت الزيتون، في السوق الداخلية والخارجية، بعناية متواصلة من طرف الحكومة عامة ووزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة خاصة وذلك من خلال إرساء وتنفيذ سياسة منظومة متكاملة لما لهذه الأنشطة من دور فعّال في الحياة الاقتصادية للبلاد.

وقد ساهمت وزارة الصناعة والطاقة والمؤسّسات الصغرى والمتوسطة، بالتعاون مع وزارة الفلاحة والموارد المائية والوزارات والهياكل المعنية، في بلورة ووضع استراتيجية تنمية قطاع زيت الزيتون سنة 1998 وإرساء خطة تنفيذية في الغرض.

وتتمثّل أهمّ محاور تدخّل الوزارة من خلال هذه الاستراتيجية، في العمل على الرفع في الإنتاجية والضغط على التكلفة والنهوض بالجودة في كلّ مراحل المنظومة، طبقا للخطة التنفيذية المذكورة أعلاه، وتطوير قطاع الصناعات الغذائية التي تمّ رسمها في ماي 1999 لتشمل كل الأنشطة بما في ذلك تحويل زيتون الزيت.

وفي إطار تفعيل هذه الاستراتيجيات، قامت الوزارة، بالتعاون مع المهنة، بدراسة حول التموقع الاستراتيجي لنشاط المعاصر، نظرا إلى أهمية هذه الحلقة في تنمية القدرة التنافسية لزيت الزيتون. وأفضت هذه الدراسة إلى وضع خطة عمل تهدف إلى تحسين جودة المنتج والرفع في القيمة المضافة قصد تعزيز تموقع تونس في السوق العالمية. وتتمثّل أهمّ محاور هذه الخطة في تنظيم حملات تحسيسية للنهوض بالجودة في كل مراحل المنظومة والنهوض بالموارد البشرية عبر التكوين والرسكلة والتحكّم في الجودة وذلك بإرساء برامج خصوصية في الغرض وتدعيم وسائل التحاليل، كما تمّ العمل على إعطاء الأولوية لتأهيل المعاصر على مستوى وحدة مساندة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (TASKFORCE) صلب وكالة النهوض بالصناعة إلى

جانب إحداث معاصر جديدة وتحديث المعاصر التقليدية والرفع من طاقة تحويل المعاصر ذات التقنيات العصرية (السلاسل المسترسلة).

هذا وفي إطار تثمين المنتج التونسي بصفة عامة والرفع من قيمته المضافة، تمّ التركيز على تطوير كميات زيت الزيتون المعلب والموجّه عل حد السواء للسوق الداخلية أو للتصدير وذلك بالزيادة في طاقة التعليب في إطار وحدات مختصة أو في صلب معاصر زيت الزيتون مع العمل كذلك على إحداث علامة جودة (**label de qualité**) وتسميات مثبتة للأصل في إطار القانون المحدث للغرض لمزيد تثمين وإبراز خصائص زيت الزيتون التونسي الموجه للتصدير.

وقد جاءت توصيات المخطط العاشر الخاصة بنشاط زيت الزيتون للتأكيد على نفس هذه المحاور.

وأفرزت المجهودات المبذولة من قبل كل الأطراف المعنية من وزارات إشراف وهياكل دعم ومؤسسات مهنية نتائج مشجعة، حيث تمّ فعلا تحديث نسبة هامة من وسائل الإنتاج والرفع من جودة المنتج وإحداث طاقة هامة للتعليب إلى جانب انخراط عدد معتبر من المؤسسات في برنامج التأهيل ممّا ساهم في تطوير الأنشطة الموزعة على كافة حلقات منظومة زيت الزيتون. إلاّ أنّ هذه الإنجازات قابلة للتحسين مقارنة بالأهداف المرسومة. وستسعى الوزارة جاهدة في المراحل القادمة إلى مزيد توعية أصحاب المعاصر بالدرجة الكافية بالمجهودات المبذولة في هذا الإطار، ورفع الحسّ لديهم بأهمية برنامج التأهيل والنهوض بالجودة وتغيير التقاليد الراسخة فيما يخص تنقل الزيتون من جهة إلى أخرى.

كما أنّ وزارة الصناعة والطاقة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة تسعى جاهدة إلى تعميم ترويج زيت الزيتون المعلب للاستهلاك الداخلي لضمان الجودة والمحافظة على صحة المستهلك من ناحية ولإعداد الأرضية الملائمة لإشعاع المنتج التونسي المعلب على الأسواق الخارجية قصد كسب الرهان الكبير المطروح على المنظومة وهو المرور تدريجيا من التصدير الشبه كلي لزيت الزيتون التونسي السائب إلى تصدير كميات

معتبرة من الزيوت المعلّبة والحاملة للعلامات التونسية علما وأنّ طاقات التعليب متوفرة بالقدر الكافي.